



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة حول

مشروع قانون رقم 50.19

يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار بشأن التعاون في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019

مقرر اللجنة
أحمد بولون

رئيس اللجنة
محمد الرزمت

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019-2020
= دورة أكتوبر 2019 =

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الخارجية والحدود والدفاع
الوطني والمناطق المغربية المحتلة

بطاقة تقنية

■ رئيس اللجنة: المستشار محمد الرزمة

■ مقرر اللجنة: المستشار أحمد بولون

■ الطاقم الإداري الذي أعد التقرير : **تحت إشراف مقرر اللجنة**

خالد طاهري (رئيس مصلحة اللجنة) - كريمة الزياني - محجوبة امطغري

■ تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة : 30 يناير 2020.

■ تاريخ الدراسة والتصويت على مشروع القانون : 04 فبراير 2020.

■ عدد الاجتماعات : 1

■ عدد ساعات العمل: ساعتان

■ نتيجة التصويت على مشروع القانون :

الإجماع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**السيد الرئيس المحترم ،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،**

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة حول مشروع قانون رقم 50.19 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار بشأن التعاون في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019.

درست اللجنة هذا المشروع قانون خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ الثلاثاء 04 فبراير 2020 برئاسة السيد محمد الرزمة رئيس اللجنة، وبحضور السيد

ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

وبخصوص أهداف مشروع القانون ومراميه الأساسية أوضح السيد الوزير أن هذا الاتفاق يندرج في إطار تعزيز التعاون في مجالات الدفاع والبحث والتطوير والدعم اللوجستي والعسكري وتبادل المعرفة والتجارب في ميدان حفظ السلم والتكنولوجيا، إضافة إلى المشاركة في التعليم والتدريب العسكري المتبادل وفي التمارين العسكرية المشتركة وتبادل المعلومات المتصلة بها، إلى جانب التعاون في قضايا ذات الصلة بالنظم والمعدات في مجال الدفاع.

كما يشمل هذا الاتفاق جملة من آليات التعاون، نذكر منها: تبادل زيارات الوفود رفيعة المستوى ولقاءات ممثلي مؤسسات الدفاع لكلا البلدين، وتبادل المؤطرين والطلبة من المؤسسات التعليمية العسكرية، والمشاركة في الدورات التكوينية النظرية والعملية والمؤتمرات والمحاضرات والنقاشات والندوات.

وفي الختام صادقت اللجنة على مشروع قانون رقم 50.19 يوافق بموجبه على
الاتفاق الإطار بشأن التعاون في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية
وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019.

بالإجماع.

امضاء مقرر اللجنة
السيد أحمد بولون

المذاكرة التوضيحية



مذكرة توضيحية

بخصوص

"اتفاق إطار بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفدرالية بشأن التعاون في مجال الدفاع"

تم التوقيع على "اتفاق إطار بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفدرالية بشأن التعاون في مجال الدفاع"، في برازيليا، بتاريخ 13 يونيو 2019.

ويهدف اتفاق الإطار هذا إلى تعزيز التعاون المتبادل بين البلدين في مجال الدفاع، على أساس مبادئ المساواة والمعاملة بالمثل والمصلحة المتبادلة، وذلك عبر التعاون في مجالات البحث والتطوير والدعم اللوجستيكي، وتبادل المعرفة والتجارب المكتسبة من عمليات القوات المسلحة وتبادل المعرفة والتجربة في المجالات العلمية والتكنولوجية، إضافة إلى المشاركة في التعليم والتدريب العسكري المتبادل وفي التمارين العسكرية المشتركة وتبادل المعلومات المتصلة بها، إلى جانب التعاون في قضايا ذات صلة بالنظم والمعدات في مجال الدفاع.

ويشمل التعاون بين الطرفين بموجب هذا الاتفاق تبادل زيارات الوفود رفيعة المستوى ولقاءات ممثلي مؤسسات الدفاع لكلا البلدين، وتبادل المؤطرين والطلبة من المؤسسات التعليمية العسكرية، والمشاركة في الدورات التكوينية النظرية والعملية والمؤتمرات والمحاضرات والنقاشات والندوات.

كما يُلزم الاتفاق الإطار الطرفان بضرورة احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والتي تتضمن المساواة في السيادة بين الدول ووحدتها الترابية وحرمتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى.

وينص الاتفاق المذكور على إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين الطرفين تهدف إلى تنسيق أنشطة التعاون في مجال الدفاع، وينظم الالتزامات المالية لكلا الطرفين، وبالخدمات الطبية والمسائل القانونية، وكذا حالات المسؤولية المدنية، ويتعين على الطرفين حماية المعلومات المصنفة، ويجوز لهما إبرام أي بروتوكولات إضافية أو توافقات تنفيذية أو إجراء أي تعديلات على الاتفاق الإطار المذكور.

وبموجب الاتفاق الإطار المذكور، فإن المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفدرالية تعلمان على تسوية أي خلاف يتعلق بنشاط محدد للتعاون في المرحلة الأولى حصريا من خلال المشاورات والمفاوضات بين المشاركين المعنيين بهذا النشاط، وفي حالة عدم التوصل إلى تسوية، يتم عرض الخلاف على الطرفين قصد تسويته من خلال التفاوض المباشر عبر الطرق الدبلوماسية.

وطبقا للفقرة (1) من مادته (12): "يدخل هذا الاتفاق الإطار حيز التنفيذ ستين (60) يوما بعد تاريخ آخر إشعار كتابي يخبر من خلاله أحد الطرفين الطرف الآخر، عبر القنوات الدبلوماسية، باستكمال متطلباته الداخلية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ".

مشروع القانون
كما أُحيل على اللجنة ووافقت عليه



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 50.19
يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار بشأن التعاون
في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة
جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا
في 13 يونيو 2019

(كما وافق عليه مجلس النواب في 28 يناير 2020)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

العميد الهادي
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 50.19
يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار
بشأن التعاون في مجال الدفاع بين
حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية،
الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019

مادة فريدة

يوافق على الاتفاق الإطار بشأن التعاون في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019.

*

* *

اتفاق إطار
بين حكومة المملكة المغربية
وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية
بشأن التعاون في مجال الدفاع

إن حكومة المملكة المغربية

و

حكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية:

المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين";

إذ تتقاسمان القناعة المشتركة بأن التعاون المتبادل في مجال الدفاع من شأنه أن يعزز العلاقة بين الطرفين;

سعيًا منهما للمساهمة في السلام والأمن الدوليين;

رغبة منهما في تطوير وتقوية مختلف أشكال التعاون بين الطرفين;

اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

الأهداف

يتعاون الطرفان على أساس مبادئ المساواة والمعاملة بالمثل والمصلحة المتبادلة، وفقا للتشريعات الوطنية للطرفين ولالتزاماتهما القانونية الدولية من أجل:

- تعزيز التعاون بين الطرفين في القضايا المتعلقة بالدفاع، وخاصة في مجالات البحث والتطوير والدعم اللوجستي واقتناء المنتجات والخدمات الدفاعية;
- تبادل المعرفة والتجارب المكتسبة من عمليات القوات المسلحة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام الدولية;
- تبادل المعرفة والتجربة في المجالات العلمية والتكنولوجية;
- المشاركة في التعليم والتدريب العسكري المتبادل وفي التمارين العسكرية المشتركة وكذلك تبادل المعلومات المتصلة بها;
- التعاون في قضايا ذات صلة بالنظم والمعدات في مجال الدفاع;
- و التعاون في مجالات أخرى من مجالات الدفاع التي قد تكون ذات اهتمام مشترك لكلا الطرفين.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

المادة 2

أشكال التعاون

يمكن أن يشمل التعاون بين الطرفين، على سبيل المثال لا الحصر، المجالات التالية:

- (أ) زيارات متبادلة لوفود رفيعة المستوى ولقاءات ممثلي مؤسسات الدفاع لكلا البلدين؛
- (ب) تبادل المؤطرين وكذلك الطلبة من المؤسسات التعليمية العسكرية؛
- (ج) المشاركة في الدورات التكوينية النظرية والعملية والمؤتمرات والمحاضرات والنقاشات والندوات في مؤسسات الطرفين؛
- (د) التظاهرات الثقافية والرياضية؛
- (هـ) التعاون المتعلق بالمعدات والخدمات المرتبطة بمسائل الدفاع وفقا للتشريعات الوطنية لدولتي لكل من الطرفين؛
- (و) المساعدة الإنسانية؛
- (ز) الزيارات وتوقف السفن والطائرات في موانئ ومطارات الطرفين؛
- (ح) تنفيذ وتطوير برامج ومشاريع تطبيق تكنولوجيا الدفاع اعتبارا لمشاركة المؤسسات وصناعة الدفاع للطرفين مع مراعاة نقل التكنولوجيا والمهارة؛
- (ط) أشكال تعاون أخرى قد تكون ذات اهتمام مشترك لكلا الطرفين.

المادة 3

التزامات

عند تنفيذ أنشطة التعاون بموجب هذا الاتفاق الإطار، يلتزم الطرفان باحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والتي تتضمن المساواة في السيادة بين الدول ووحدها الترابية وحرمتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى.

المادة 4

تنفيذ

1. ينشئ الطرفان مجموعة عمل مشتركة بهدف تنسيق أنشطة التعاون في إطار هذا الاتفاق.
2. تتكون مجموعة العمل المشتركة من ممثلين عن إدارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة الملكية من المملكة المغربية ومن وزارة الدفاع في جمهورية البرازيل الفدرالية، وكذلك من أي مؤسسات أخرى للطرفين، كلما كان ذلك مناسباً.
3. يتم تحديد مكان وتاريخ اجتماعات مجموعة العمل المشتركة باتفاق مشترك بين الطرفين.

المادة 5

المسائل المالية

1. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بشكل مشترك، يكون كل طرف مسؤولاً عن جميع مصاريف موظفيه المرتبطة بإنجاز الواجبات الرسمية بموجب هذا الاتفاق الإطار.
2. تخضع جميع الأنشطة في إطار هذا الاتفاق الإطار لتوفير الموارد والتمويلات المخصصة لهذه الأغراض.

المادة 6

الخدمات الطبية

1. يتعين على الطرف المرسل التأكد من كون جميع الموظفين الذين يتم إرسالهم لإنجاز أي نشاط، بموجب هذا الاتفاق الإطار، يتمتعون بصحة جيدة قبل وصولهم إلى بلد الطرف المستقبل.
2. يتحمل الطرف المرسل كل نفقات الخدمات الطبية أو علاجات الأسنان المقدمة لموظفيه ومن هم تحت إعالتهم بالمؤسسات الاستشفائية العسكرية التابعة للطرف المستقبل. عند توفرها، وفقاً لتشريعات دولة الطرف المستقبل.
3. يتحمل الطرف المرسل مصاريف نقل أو ترحيل موظفيه المرضى أو المصابين أو المتوفين ومن هم تحت إعالتهم، كما يتحمل التدابير الأخرى ذات الصلة.

المادة 7

المسائل القانونية

1. يخضع موظفو الطرف المرسل لقوانين وتنظيمات الدولة المستقبلية أثناء إقامتهم فوق ترابها ويخضعون لسلطتها القضائية.
2. إلا أن للطرف المرسل الأولوية في ممارسة سلطته القضائية في الجريمة المتعلقة ب:
أ. ممتلكات أو أمن الطرف المرسل، أو
ب. أي فعل أو أي شيء ارتكب في إنجاز الواجب الرسمي نتيجة إهمال جسيم.
3. في حالة توقيف أو اعتقال أي فرد من موظفي الطرف المرسل أو من هم تحت إعالتهم، يخطر الطرف المستقبل فوراً الطرف المرسل بهذه الوضعية.
4. في حالة خضوع أي من موظفي الطرف المرسل أو من هم تحت إعالتهم لتحقيق قانوني أو محاكمة في الدولة المستقبلية، تكون له نفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو الدولة المستقبلية في نفس الظروف.
5. لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف لأفراد الطرفين الموجودين فوق تراب الطرف الآخر، بموجب هذا الاتفاق الإطار، أن يشاركوا في إعداد أو تنفيذ عمليات عسكرية، أو عمليات حفظ أو إعادة إرساء النظام العام أو السلامة العامة أو السيادة الوطنية وكذا التدخل في مثل هذه العمليات.
6. يخضع الموظفون المتبادلون بين وحدات القوات المسلحة للطرفين بموجب هذا الاتفاق الإطار للأنظمة العسكرية المعمول بها لدى الطرف المستقبل.
7. يمكن إنهاء أنشطة موظفي الطرف المرسل في حالة انتهاك قانون دولة الطرف المستقبل.

المادة 8

المسؤولية المدنية

1. لا يقيم أي طرف أي دعوى مدنية ضد الطرف الآخر أو أفراد القوات المسلحة للطرف الآخر نتيجة لأضرار ناجمة عن أداء المهام المنجزة في إطار هذا الاتفاق.
2. إذا تسبب فرد من القوات المسلحة لأحد الطرفين، عمداً أو بسبب إهمال جسيم في خسارة أو ضرر لطرف ثالث، فإن الطرف المعني يكون مسؤولاً عن هذه الخسارة أو هذا الضرر وفقاً لتشريعات دولة الطرف المستقبل.
3. يقوم الطرفان، وفقاً للتشريعات المعمول بها لدى الطرف المستقبل، بتعويض أي طرف ثالث عن خسارة أو ضرر تسبب فيه أفراد قواتهما المسلحة أثناء تنفيذ المهام الرسمية بموجب هذا الاتفاق.
4. إذا تسبب أفراد القوات المسلحة لكلا الطرفين بشكل مشترك في أي خسارة أو ضرر لأطراف ثالثة، يعوض الطرفان بالتساوي هذه المصاريف.

المادة 9

حماية المعلومات المصنفة

1. يتم تحديد إجراءات تبادل وكذا شروط وتدابير حماية المعلومات المصنفة أثناء تنفيذ أو بعد إنهاء العمل بهذا الاتفاق الإطار باتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفدرالية.
2. يبلغ الطرفان بعضهما البعض مسبقاً بضرورة حماية المعلومات والمعطيات الأخرى المتعلقة بالتعاون أو محددة في عقود أو اتفاقات موقعة في إطار هذا الاتفاق طبقاً للتشريعات الوطنية لدولتي الطرفين.

المادة 10

بروتوكولات إضافية وتوافقات تنفيذية وتعديلات

1. يجوز إبرام بروتوكولات إضافية لهذا الاتفاق الإطار كتابياً بين الطرفين، عبر القنوات الدبلوماسية، وتكون جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق الإطار.
2. يجوز بلورة توافقات تنفيذية لتطوير وتنفيذ برامج وأنشطة محددة يتم إنجازها بموجب هذا الاتفاق الإطار من طرف إدارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة الملكية للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية البرازيل الفدرالية أو من قبل ممثلين مخولين من طرفهم. يجب أن تقتصر التوافقات التنفيذية على مجالات هذا الاتفاق ويجب أن تكون متوافقة مع قوانين دولتي الطرفين.
3. يجوز تعديل هذا الاتفاق كتابة عبر القنوات الدبلوماسية بتوافق مشترك بين الطرفين.

المادة 11

تسوية الخلافات

1. تتم تسوية أي خلاف يتعلق بنشاط محدد للتعاون بموجب هذا الاتفاق الإطار في المرحلة الأولى حصريا من خلال المشاورات والمفاوضات بين المشاركين المعنيين بهذا النشاط.
2. غير أنه، إذا فشل المشاركون المشار إليهم في الفقرة 1 في التوصل إلى تسوية، يتم عرض الخلاف على الطرفين قصد تسويته من خلال التفاوض المباشر بين الطرفين عبر الطرق الدبلوماسية.

المادة 12

الدخول حيز التنفيذ

1. يدخل هذا الاتفاق الإطار حيز التنفيذ ستين (60) يوما بعد تاريخ آخر إشعار كتابي يخبر من خلاله أحد الطرفين الطرف الآخر، عبر القنوات الدبلوماسية، باستكمال متطلباته الداخلية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
2. يبقى هذا الاتفاق الإطار ساري المفعول لمدة خمس (5) سنوات ويمدد تلقائيا بعد ذلك لفترات مماثلة.

المادة 13

الإنهاء

1. يمكن لأي طرف، في أي وقت، إشعار الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية بقراره إنهاء العمل بهذا الاتفاق الإطار. ويصبح الإنهاء نافذا تسعين (90) يوما بعد تاريخ الإشعار ولا يؤثر على البرامج والأنشطة في طور الإنجاز بموجب هذا الاتفاق الإطار. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
 2. في حال ما إذا تم إنهاء العمل بهذا الاتفاق الإطار أو لم يتم تمديده، يكون كل طرف ملزما باحترام الالتزامات الناتجة عن هذا الاتفاق الإطار، ما لم يقرر الطرفان خلاف ذلك.
- وإنباتا لذلك، قام الموقعان أسفله، المخول لهما بذلك من طرف حكومتهما، بالتوقيع على هذا الاتفاق الإطار في نسختين أصليتين باللغات العربية والبرتغالية والإنجليزية، ولكل النصوص نفس الحجية، وفي حال أي اختلاف في تأويل هذا الاتفاق الإطار يرجح النص الإنجليزي.

حرر في برازيليا بتاريخ 13 يونيو 2019.

عن

حكومة جمهورية البرازيل الفدرالية

عن

حكومة المملكة المغربية

إيرنيستو أروجو

وزير الشؤون الخارجية

ناصر بوريطة

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

ملحق ورقة الثبات العضوي

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 04 فبراير 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 37.17 و 38.17 ، وعلى مشاريع قوانين تم 22 اتفاقية:
م.ق رقم 15.19؛ م.ق رقم 16.19 ؛ م.ق رقم 18.19 ؛ م.ق رقم 19.19 ؛ م.ق رقم 32.19 ؛ م.ق رقم 33.19 ؛ م.ق رقم 34.19 ؛ م.ق رقم 35.19 ؛ م.ق رقم 36.19 ؛ م.ق رقم 37.19 ؛ م.ق رقم 38.19 ؛ م.ق رقم 42.19 ؛ م.ق رقم 43.19 ؛ م.ق رقم 44.19 ؛ م.ق رقم 45.19 ؛ م.ق رقم 47.19 ؛ م.ق رقم 48.19 ؛ م.ق رقم 49.19 ؛ م.ق رقم 50.19 ؛ م.ق رقم 51.19 ؛ م.ق رقم 52.19 ؛ م.ق رقم 56.19 ؛

عدد الحاضرين في اللجنة : 17
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 11
عدد المعتذرين : 2
عدد المتغييبين : 5

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : ساعتان

الولاية التشريعية : 2015 - 2021
السن التشريعية : 2019-2020
دورة أكتوبر 2019
اجتماع رقم : 6

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	---		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة والتنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهودود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 04 فبراير 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 37.17 و 38.17 ، وعلى مشاريع قوانين تم 22 اتفاقية:
م.ق رقم 15.19؛ م.ق رقم 16.19 ؛ م.ق رقم 18.19 ؛ م.ق رقم 19.19 ؛ م.ق رقم 32.19 ؛ م.ق رقم 33.19 ؛ م.ق رقم 34.19 ؛ م.ق رقم 35.19 ؛ م.ق رقم
36.19 ؛ م.ق رقم 37.19 ؛ م.ق رقم 38.19 ؛ م.ق رقم 42.19 ؛ م.ق رقم 43.19 ؛ م.ق رقم 44.19 ؛ م.ق رقم 45.19 ؛ م.ق رقم 47.19 ؛ م.ق رقم 48.19 ؛
م.ق رقم 49.19 ؛ م.ق رقم 50.19 ؛ م.ق رقم 51.19 ؛ م.ق رقم 52.19 ؛ م.ق رقم 56.19 .

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

	الضيق الحركي		السيد بنمبارك يحفظه	الأمين
	فريق الاتحاد المغربي للشغل		السيدة فاطمة الزهراء اليحيياوي	مساعد الأمين
	الفريق الاشتراكي		السيد أحمد بولون	المقرر
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية		السيد مولاي ابراهيم الشريف	مساعد المقرر

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 04 فبراير 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 37.17 و 38.17 ، وعلى مشاريع قوانين تم 22 اتفاقية:

م.ق. رقم 15.19؛ م.ق. رقم 16.19 ؛ م.ق. رقم 18.19 ؛ م.ق. رقم 19.19 ؛ م.ق. رقم 32.19 ؛ م.ق. رقم 33.19 ؛ م.ق. رقم 34.19 ؛ م.ق. رقم 35.19 ؛ م.ق. رقم 36.19 ؛ م.ق. رقم 37.19 ؛ م.ق. رقم 38.19 ؛ م.ق. رقم 42.19 ؛ م.ق. رقم 43.19 ؛ م.ق. رقم 44.19 ؛ م.ق. رقم 45.19 ؛ م.ق. رقم 47.19 ؛ م.ق. رقم 48.19 ؛ م.ق. رقم 49.19 ؛ م.ق. رقم 50.19 ؛ م.ق. رقم 51.19 ؛ م.ق. رقم 52.19 ؛ م.ق. رقم 56.19 .

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

التوقيع	الصورة الشخصية	الاسم	الضيق أو المجموعة البرلمانية
		السيد محمد الشيخ بيد الله	فريق الأصالة والمعاصرة
		السيد الحبيب بن طالب	
		السيد العربي الهرامي	
		السيد حمة أهل بابا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلي
		السيد أحمد لخريف	

3

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 04 فبراير 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 37.17 و 38.17 ، وعلى مشاريع قوانين تم 22 اتفاقية:

م.ق رقم 15.19؛ م.ق رقم 16.19 ؛ م.ق رقم 18.19 ؛ م.ق رقم 19.19 ؛ م.ق رقم 32.19 ؛ م.ق رقم 33.19 ؛ م.ق رقم 34.19 ؛ م.ق رقم 35.19 ؛ م.ق رقم 36.19 ؛ م.ق رقم 37.19 ؛ م.ق رقم 38.19 ؛ م.ق رقم 42.19 ؛ م.ق رقم 43.19 ؛ م.ق رقم 44.19 ؛ م.ق رقم 45.19 ؛ م.ق رقم 47.19 ؛ م.ق رقم 48.19 ؛ م.ق رقم 49.19 ؛ م.ق رقم 50.19 ؛ م.ق رقم 51.19 ؛ م.ق رقم 52.19 ؛ م.ق رقم 56.19 .

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

		السيد عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
		السيد سيدي صلوح الجماني	الفريق الحركي
		---	فريق الاتحاد المغربي للشغل
		السيد عبد اللطيف أوعمو	التقدم والاشتراكية

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 04 فبراير 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 37.17 و 38.17 ، وعلى مشاريع قوانين تم 22 اتفاقية:
م.ق. رقم 15.19؛ م.ق. رقم 16.19 ؛ م.ق. رقم 18.19 ؛ م.ق. رقم 19.19 ؛ م.ق. رقم 32.19 ؛ م.ق. رقم 33.19 ؛ م.ق. رقم 34.19 ؛ م.ق. رقم 35.19 ؛ م.ق. رقم 36.19 ؛ م.ق. رقم 37.19 ؛ م.ق. رقم 38.19 ؛ م.ق. رقم 42.19 ؛ م.ق. رقم 43.19 ؛ م.ق. رقم 44.19 ؛ م.ق. رقم 45.19 ؛ م.ق. رقم 47.19 ؛ م.ق. رقم 48.19 ؛ م.ق. رقم 49.19 ؛ م.ق. رقم 50.19 ؛ م.ق. رقم 51.19 ؛ م.ق. رقم 52.19 ؛ م.ق. رقم 56.19 .

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المبارك الحادي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
عبد الصمد مياحي	فريق العدالة، التنمية	
رجاء الكساب	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
حسن سليخوة	الفريق المستقل لبي	
أحمد محمد باي	الفريق الديمقراطي للوحدة	
فاطمة حميري	الفريق للاتحاد والوحدة والقدرة	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)